

اقتصاد

٩٥٪ من الممتلكات الشخصية والتجارية والفعاليات الاقتصادية غير مؤمن عليها

الوطن

بعد يوم وخاصة في ظل الاقتصاديات المعاصرة المحفوفة بجملة من المخاطر الكبيرة نسبياً.

ويرى أن التأمين على المشاريع الاقتصادية له أهمية بالنسبة للأفراد والدولة بشكل عام من خلال توفير الغطاء اللازم للاستثمار وتحفيزه والحفاظ على النمو الاقتصادي في ظل جملة الضمانات التي يقدمها التأمين على رؤوس الأموال إضافة إلى المنافع الأخرى للتأمين على الناحية الاقتصادية والتي يمكن أن يقدمها سوق التأمين على شكل مجموعة من المنافع الائتمانية والإدارية والاستثمارية. وأوضح أن دور التأمين يتباين من حيث المتغير الاقتصادي الذي يتفاعل معه تبعاً لأنواعه وأشكاله حيث يلامس هذا الدور عدداً من الجوانب يتمثل أبرزها في تحقيق توازن السوق حيث يدفع العاملون خلال فترات الراج من دخلهم أقساط تأمين البطالة ما يقلل من القدرة الشرائية أما أثناء فترات الكسل فتصرف لهم التعويضات لتزيد القدرة الشرائية، كما أن التأمين يمتص جزءاً من الحالة التي لا تعمل بأن يوفر لها فرص العمل الأمر الذي يساهم في حل مشكلة البطالة، إضافة إلى قدرته على تخفيف حالات التضخم التي تصاحب التنمية الاقتصادية نتيجة لزيادة الأموال في أيدي المستهلكين مع نقص السلع والخدمات لمواجهة هذا الطلب ما يؤدي إلى زيادة الأسعار وذلك عن طريق امتصاص جزء من هذه الأموال في صور أقساط.

وأوضح كذلك أن توجيه شركات التأمين للاحتياطيات المتركة لديها إلى مشروعات صناعية ضرورية للتنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الإنتاج ليقابل النقود المتداولة في السوق ما يؤدي حتماً إلى توازن العرض والطلب إضافة إلى أثر التأمين في زيادة الإنتاجية حيث تلعب شركات التأمين دوراً مهماً في مجال زيادة الإنتاج وقد يبعث التأمين الطمأنينة والأمن للعامل نظراً للثقة التي يبثتها في روح المؤمن لهم ويحقق مصلحة اجتماعية عامة ويحقق التأمين ازدهار الاقتصاد القومي ويصبح أداة لزيادة الإنتاج في المجتمع فهو يؤدي إلى المحافظة على عناصر الإنتاج في المجتمع وخاصة اليد العاملة ورؤوس الأموال.

عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في وزارة الزراعة عن عدم موافقة رئاسة مجلس الوزراء على قرض بقيمة مليار ليرة كانت قد تقدمت به مؤسسة الدواجن لتعزيز الكتلة المالية المتأكلة لديها، علماً أن الجهة الممولة للقرض وهي المصرف الزراعي جاهزة لمنح القرض أسوة بالفروض التي عادة ما تمنحها للعديد من مؤسسات وزارة الزراعة مثل مؤسسة الحبوب والأعلاف وإكثار البذار وغيرها ولا طبيعة هذه القروض لدى المصرف تجارية وقابلة للسداد بعد ١٢٠ يوماً بغافدة ١,٥٪ منها ١٪ تذهب للمصرف المركزي.

وعن مدى حاجة المؤسسة لمل هذا القرض أوضح أن المؤسسة باتت أمام تحد كبير بسبب استنزاف حجم السيولة المالية لديها بسبب الخسارات المستمرة التي تتعرض لها لقاء الاستمرار في الإنتاج والبيع وفق أسعار التشرارات السعري التي تصدرها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والتي عادة لا تكون منصفه، ولا تدرس وفق قيم الإنتاج وغالباً ما تنخفض عن القيمة الفعلية للإنتاج بحوالي ١٠٪، ومثال على ذلك أسعار مادة البيض في التشرارات السعري

الزراعة: الحكومة لم توافق على قرض بقيمة مليار ليرة للدواجن.. والمؤسسة مهددة بالانهيار



التي تصدرها الوزارة هي أقل بـ ١٠ ليرات لكلفة إنتاج كل بيضة فإذا كان إنتاج المؤسسة يومياً من مادة البيض قرابة ٥٠٠ ألف بيضة فإن المؤسسة تخسر يومياً ٥ ملايين ليرة و ١٥٠ مليون ليرة في الشهر، معتبراً أن مثل هذه الخسارات المستمرة تهدد وجود المؤسسة وقدرتها على الاستمرار والإنتاج، وخاصة أن المؤسسة تشكل الحامل الأساسي لتأمين مادة البيض والفروج في المواطن حيث تؤمن المؤسسة ما لا يقل عن ٢٥٪ من احتياجات المواطنين من مادة البيض وحدها، وهو ما كان له أثر كبير في وفرة هذه المادة في الأسواق وتحقيق استقرار في سعرها وحال دون انفراد مربي القطاع الخاص بالسوق، وفي سؤال عن الحل إذا كانت التجارة الداخلية ترعي في شرائها السعري قدرة المواطن الشرائية، يرى المصدر يجب ألا يكون ذلك على حساب المؤسسة التي ستتهار في حال استمرار الوضع الحالي، وأن الحل يكون بتقديم دعم للمؤسسة عن الفارق السعري بين كلفة الإنتاج وسعر المبيع الذي تضعه التجرة الداخلية وخاصة أن منتجات المؤسسة تمثل مواد أساسية في حياة المواطن الغذائية وتستحق الدعم أسوة بالعديد من المواد الأساسية التي تدعمها الدولة.

وعن انعكاس قرار رفع أسعار المحروقات مؤخراً على تربية الدواجن أوضح أن هناك أثراً مباشراً لهذا القرار على قطاع الدواجن بشكل عام وعلى مؤسسة الدواجن بشكل خاص حيث تحتاج المؤسسة سنوياً مع وفق نظام التقنين الحالي المتبع في الكهرباء لحوالي ٣,٤ ملايين لتر من مادة المازوت التي ارتفعت بنسبة ٣٣٪ وبالتالي ارتفاع مباشر لتعصر مهم من عناصر الإنتاج حيث تقدره المؤسسة بحوالي ١٥٪ خلال فصل الشتاء حيث ترتفع الحاجة لاستخدام مادة المازوت لأغراض التدفئة على حين تنخفض في الصيف مع غياب تشغيل التدفئة لحوالي ٧٪ وهذا في جانب الأثر المباشر على حين سجد أن رفع المحروقات سيؤدي حكماً لرفع أسعار المواد العلفية المرتفعة أصلاً وهنا تكمن الأهمية عندما تعرف أن المادة العلفية تشكل ٧٥٪ من كلفة الإنتاج وأن أي تحريك أو زيادة تطراً على أسعار هذه المواد تنعكس بشكل واضح وكبير على الكلفة الإجمالية للإنتاج، وهنا يتوقع المصدر أنه في حال استمرار الوضع كما هو لجهة المحروقات والمادة العلفية سيمثل سعر مادة الفروج إلى ١٥٠٠ ليرة لكل ١ كغ من الفروج الحي، و١٥٠٠ ليرة لصحن البيض خلال فصل الشتاء القادم.

٧٠٠ ل.س دفعة واحدة

ارتفاع عالمي لسعر الذهب يؤثر في السوق المحلية ويخفض حركة البيع

| علي محمود سليمان

ارتفع سعر الذهب محلياً أمس بمعدل ٧٠٠ ليرة عما كان عليه في نهاية الأسبوع الماضي ليسجل سعر ١٧٩٠٠ ليرة سورية لغرام الذهب عيار ٢١/، وذلك على الرغم من استقرار سعر صرف الدولار محلياً حيث التزمت جمعية الصاغة بالتسعير على أساس السعر الرسمي لدى مصرف سورية المركزي، حيث كان أمس ٤٧٠ ليرة سورية، وعليه كانت الليرة الذهبية السورية بسعر ١٤٨ ألف ليرة، والأونصة الذهبية السورية بسعر ٦٥٠ ألف ليرة سورية.

وهنا يوضح نقيب الصاغة غسان جزماتي لد.الوطن، أن سبب الارتفاع يعود للارتفاع العالمي الذي شهده الذهب بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي نتيجة التصويت الذي جرى في بريطانيا وأعلنت نتيجته يوم الجمعة الماضي، ما أدى لعودة الذهب إلى أعلى مستوى له عالمياً منذ أكثر من عامين نتيجة توجه المستثمرين للحج عن ملاذ آمن في الذهب لأنه من الأصول التي تعتبر ذات مخاطر أقل.

حيث ارتفعت الأونصة الذهبية عالمياً بحوالي ١٠٨ دولارات يوم الجمعة مسجلة سعر ١٣٥٨ دولاراً، لتعود يوم السبت وتخفض إلى ١٣١٧ مع بقائها مرتفعة بحوالي ٤٠ دولاراً، وبذلك يكون ارتفاع سعر كيلو الذهب الخام بمقدار ألفي دولار.

وفي هذا السياق أوضح جزماتي أن الارتفاع العالمي له تأثير في سعر الذهب محلياً لأن تسعير الذهب يتم بشكل يومي وفق معادلة مرتبطة بسعر صرف الدولار محلياً وسعر الأونصة الذهبية عالمياً، ولكن بعد أن تم الاتفاق مع مصرف سورية المركزي على التسعير وفق نشرة الأسعار الرسمية للمصرف، فإن التغيير العالمي في سعر الأونصة سيكون أقل تأثيراً.

ولفت جزماتي إلى انخفاض حركة البيع اليومي حيث تدمج الجمعية نحو ٢ كيلو غرام ذهب يومياً، معياداً هذا الانخفاض في حركة البيع إلى الارتفاع السريع لسعر لغرام الذهب عما كان عليه في نهاية الأسبوع الماضي، ولكن هذا الانخفاض قد لا يستمر مع دخول شهر رمضان المبارك في الأسبوع الرابع الذي يسبق عيد الفطر، حيث تتحسن حركة الطلب على الذهب قبل العيد وخاصة لذهب الحلي والمصاغ.

الحكومة تطالب بتسريع العمل في اتفاقية التعاون مع بيلاروسيا

توريد ٤٤٠ آلية «باصات وشاحنات» وبقيمة إجمالية مقدارها ١٧,٨ مليون دولار أميركي

الوطن

بينت هيئة التخطيط والتعاون الدولي أنها تقوم حالياً بمتابعة مشروع اتفاقية تمويل القرض البيلاروسي الخاص بتوريد ١٠٠ باص من شركة ماز البيلاروسية، إضافة إلى غيره من البات عبر الخط الائتماني البيلاروسي.

وذكرت الهيئة أن إعداد اتفاقية القرض الخاص بتوريد الباصات المطلوبة يتضمن بشكل أساسي مرحلتين أولاهما التوصل إلى العرض الفني والمالي النهائي والمتفق عليه من الجانبين السوري والبيلاروسي وبما ينسجم مع احتياطات والإمكانات المالية المتاحة لدى الوزارة والمرحلة الثانية تتمثل في دراسة العرض التمويلي المقترح لتمويل التوريدات في ضوء الاتفاق النهائي بين الطرفين وصولاً إلى إعداد مشروع اتفاقية القرض وذلك من خلال لجنة القروض الخارجية التي ترأسها هيئة التخطيط والتعاون الدولي والمشكلة بالقرار رقم ٢٨٩ والصادر عن رئيس مجلس الوزراء.

بدورها هيئة التخطيط والتعاون الدولي أكدت أنه تم إتمام المرحلة الأولى وصولاً إلى قيامها بالهام المنوطة بها في إطار إعداد اتفاقية القرض بشكلها النهائي واستكمال إجراءات توقيعها أصولاً. ومن الجدير ذكره أن هذا الإجراء جاء بناء على طلب الحكومة التي طالب من المعنيين في وزارتي الإدارة المحلية والأشغال بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريع وتيرة العمل في مشروع اتفاقية تمويل القرض البيلاروسي، وأشارت الهيئة إلى أن وزارة الأشغال العامة قد وافقت كذلك على العرض النهائي حيال الآليات المقترحة لتوريدها لها من الشركة البيلاروسية والبالغ عددها ٤٤٠ آلية وبقيمة إجمالية مقدارها ١٧,٨ مليون دولار أميركي وأعدت على الهيئة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين التمويل اللازم لتوريدها.

بدورها وزارة الإدارة المحلية أكدت أنه لا مستجدات حيال توريد احتياجاتها من الباصات

نظراً لعدم موافاة الجانب البيلاروسي لها بنسخة معدلة من العرض الفني وفق التعديلات المطلوبة منها، والطلب من الهيئة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريع الموضوع مع الجانب البيلاروسي، وذكرت الهيئة أن هناك اجتماعاً فنياً قد عقد مؤخراً مع المعنيين في السفارة البيلاروسية بدمشق بهدف تنبؤ المصروفة التنفيذية لبروتوكول اجتماعات الدورة السادسة للجنة المشتركة السورية البيلاروسية للتعاون الاقتصادي والتجاري، وتم التطرق إلى موضوع القرض المذكور حيث تم في هذا المجال طلب من السفارة البيلاروسية بدمشق التواصل مع شركة ماز بالسرعة الكلية لموافاة وزارة الإدارة المحلية بالعرض الفني المعدل بناء على ملاحظات الجانب السوري والمتفق عليها من الجانبين السوري والبيلاروسي.

بدورها قامت هيئة التخطيط والتعاون الدولي بإعلام السفارة البيلاروسية بدمشق بالخيارات



المقترحة من مصرف سورية المركزي بشأن البنك الوسيط لدراسة الموضوع في إطار متابعة هيئة التخطيط والتعاون الدولي لطلب العرض التمويلي المقترح من شركة ماز البيلاروسية والتضير لإعداد مسودة اتفاقية القرض الخاصة بتوريد الآليات، تم الطلب من وزارة الأشغال العامة تزويدنا وبالسعة المكتة ببيانات الشركة المرشحة منهم لتوقيع عقد القرض مع الشركة البيلاروسية وفق الآلية المقترحة من الجانب البيلاروسي، وذلك لاتخاذ الإجراءات اللازمة لبيان الرأي حيال اعتمادها وإعلام الجانب البيلاروسي أصولاً.

بدورها هيئة التخطيط والتعاون الدولي أكدت على الجانب البيلاروسي ضرورة موافاتها بإسماء ممثليه ضمن الفريق الفني المالي والمسؤول عن متابعة الخط الائتماني البيلاروسي تمهيداً لعقد الاجتماع الأول للفريق بأقرب وقت ممكن.

مرشد: رسم سياسات اقتصادية متوسطة وبعيدة لمواجهة الصدمات

الوطن

نماذج قياسية تساعد في التنبؤ بالتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية وأثر السياسات في هذه المتغيرات قائلًا: إن رسم السياسة الاقتصادية في سورية يقتضي استخدام مثل هذه النماذج بهدف الارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي والتدخل فيه بالشكل الذي ينعكس إيجاباً على معيشة المواطن السوري.

وأوضح أن الأهداف الأساسية تكمن هنا في استخدام نموذج

مركب يمزج بين طرق التحليل الاقتصادي قصيرة ومتوسطة المدى وطويلة المدى واعتماد نموذج مؤلف من قطاعين منتجين يغطي الآلية الأساسية للصادرات الخارجية والسياسات الاقتصادية التي تسود الاقتصاد مثل هزات في الميزان التجاري فيما يخص زيادة الأسعار وانخفاضها وانخفاض تدفق الاستثمارات الخارجية وانخفاض سعر الصرف ومن خلال تبني سياسات مالية وتجارية معنية بدعم الصادرات والتعريف على الصادرات والضرائب المحلية غير المباشرة وتخفيض الضرائب المسببة للشهوات تحسين الكفاءة الاقتصادية وجعل الاقتصاد أكثر تنافسية في الأسواق، إضافة إلى ضرورة اعتماد نموذج التوازن في سوق السلع والمال قصير المدى لدراسة إثر السياسات المالية والنقدية وعرض النقود وسعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم وغيرها.

سورية بكل اعتزاز

SYRIATEL

للاستفسار والمراجعة يرجى زيارة موقع الشركة الإلكتروني

http://investorrelations.syriatel.sy

أو الاتصال بوحدة علاقات المساهمين على الأرقام التالية:

موبايل: ٠٩٩٣ ١١٩٣٩٣ . هاتف: ٠١١ ٩٣٩٣ . فاكس: ٠١١ ٣٣٤٤٠٠٧

بريد إلكتروني: Investor-relations@syriatel.com.sy